لقد تغير مسار دور الدولة في الإقتصاد وأصبح لابد من تدخلها في الحياة الإقتصادية بغية تحقيق الإستقرار الإقتصادي، حيث ارتبط تطور دور الدولة في الإقتصاد بتطور حجم الإنفاق العام الذي أصبح من أهم أدوات السياسة المالية التي تعمل على توجيه النشاط الإقتصادي وإدارة الطلب الكلي بهدف رسم آثار إيجابية على الناتج المحلي والحفاظ على مستويات مرتفعة لمعدلات النمو الإقتصادي، الذي يمثل إحدى الإهتمامات الكبرى لمعظم الدول النامية وخاصة النفطية منها والتي تتعرض إقتصادياتها لأزمات حادة تأثر بشكل سلبي على مختلف مؤشرات أدائها الإقتصادي، مما يفرض عليها تبني سياسات تنموية أساسها الإعتماد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمنفذ للتحرر من التبعية لقطاع المحروقات، وكآلية من آليات تحقيق النمو الإقتصادي.

وتعتبر الجزائر من بين الدول النفطية التي تبنت سياسات لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في شتى الجوانب منها الإدارية، المالية، التكنولوجية والفنية إلى غير ذلك، من خلال توفير قاعدة قانونية بالإضافة إلى هيئات ومؤسسات مالية وبرامج تنموية تسهر على تقديم يد المساعدة لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة بهدف التعويل عليها في قيادة التحول نحو إقتصاد متنوع بموارد متنوعة.

وبالرغم من التطور الذي عرفته المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوطنية ومساهمتها في النمو الإقتصاد خارج قطاع المحروقات، نتيجة لجهود الدولة في دعم وتشجيع القطاع، إلا أنها لا تزال ضعيفة المستوى في مجال تأدية وظائفها التنموية التي لا ترقى إلى الأهداف المسطرة وهذا حسب مختلف الإحصائيات والنتائج المتحصل عليها، ويعود السبب للعديد من المشاكل والتحديات التي لا تزال تعترض نمو وتطور هذا النوع من المؤسسات كصعوبة الحصول على التمويل المناسب، والمشاكل المتعلقة بالعقار والمشاكل التسويقية التي تجعل هذه المؤسسات تخسر حصص سوقية كبيرة خاصة في ظل وجود منافسة حادة من قبل المنتجات المستوردة ووجود أسواق موازية هذا بالإضافة إلى المشاكل المتعلقة بالمحيط الإداري والتنظيمات الجبائية ونقص الخبرة البنى التحتية ناهيك عن المشاكل الداخلية والمتمثلة في نقص الخبرة والتخطيط والرقابة، وضعف كفاءة الموارد البشرية إلى غير ذلك.

**أولاً: إختبار الفرضيات**

**الفرضية الأولى:** تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق قيمة مضافة خلال الفترة 2000-2016، حيث تطورت القيمة المضافة لهذه المؤسسات من 478.4 إلى 2259.33 مليار دينار جزائري وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

**الفرضية الثانية:** تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إمتصاص البطالة خلال الفترة 2000-2016، من خلال إستيعاب هذه المؤسسات لليد العاملة، حيث تطورت من 737062 إلى 2540698 عامل وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

**الفرضية الثالثة:** تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات خلال الفترة 2000-2016، حيث تطورت قيمة صادرات خارج المحروقات من 0.59 إلى 1.39 مليار دولار خلال ذات الفترة، إلا أن معدل مساهمتها لم يتعدى 5% من الصادرات الإجمالية وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

**الفرضية الرابعة:** حسب تحليل النتائج المتحصل عليها فان سياسات دعم المقاولاتية ليست فعالة بالقدر الذي يجعلها تقود زمام الاقتصاد الوطني وهو ما يثبت صحة الفرضية الرابعة.

من خلال ما سبق والنتائج المتحصل عليها فان سياسات دعم المقاولاتية ليست فعالة بالقدر الكافي لتطوير الاقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات وذلك استنادا إلى تأثر الاقتصاد الوطني بتقلبات أسعار المحروقات بقدر كبير يحد من فعالية السياسات التنموية المنتهجة، وهو ما يثبت صحة الفرضية العامة.

**ثانياً: النتائج**

من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من النتائج وهي كالتالي:

- إن تشخيص وتحليل سياسات دعم المقاولاتية يبين مدى إهتمام الدولة الجزائرية بهذا القطاع، وهو ما يفسره تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من ناحية التعداد والقيمة المضافة والمساهمة في الصادرات وتوفير مناصب العمل.
- يتبين من تحليل القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مدى هيمنة قطاع الخدمات على الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات بـ 4347.37 مليون دينار جزائري يليه كل من قطاع البناء والأشغال العمومية والفلاحة بـ 1936.37 و 1850.76 مليون دينار جزائري على التوالي، ثم قطاع الصناعة بـ 357.49 مليون دينار جزائري وهي قيمة جد متواضعة.

- ❖ من خلال تحليل هيكل التجارة الخارجية الجزائرية تبين هيمنة المحروقات على الصادرات الإجمالية بنسبة تتراو ح بين 95.28% إلى 98.38%، أما الصادرات خارج المحروقات فتمثل نسبة 5% على الأكثر وهي نسبة شبه معدومة لا تعكس جهود الدولة في هذا الإطار.
- ❖ من خلال تحليل مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل نجد أن هذه المؤسسات تحوي على مناصب عمل تطورت عبر فترة الدراسة من 737062 إلى 2540698 عامل وهي نسبة متواضعة إذا ما قارنها بالنمو الديموغرافي.
- ❖ فشل السياسات والبرامج المنتهجة في تنويع الإقتصاد الجزائري والهيمنة التامة لقطاع المحروقات نتيجة عدم الجدية والصرامة في تنفيذ هذه السياسات.
- ❖ وجود علاقة طردية بين سياسات دعم المقاولاتية والنمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات غير أن هذه السياسات لم تأتي أكلها بالشكل المطلوب نتيجة عدم مراعاة خصوصيات الاقتصاد الوطني، وعدم وضوح الهدف من هذه السياسات.
- ❖ تعتبر سياسات دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهم السبل لتحقيق النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات قي الجزائر.

**ثالثاً: الإقتراحات**

بناءاً على النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم الإقتراحات التالية:

تحتاج الجزائر اليوم أكثر من أي وقت سبق إلى إنتهاج سياسات تنموية للقطاع غير النفطي وهذا من خلال:

- ❖ تعزيز دور المقاولاتية في إقتصاد الوطني من خلال توفير المناخ الملائم.
- ❖ توفير البنية التحتية اللزمة لبروز وسمو قطاع خارج المحروقات من خلال تبني سياسات أكثر صرامة.
- ❖ دعم القطاعات المنتجة مثل الصناعة والفلاحة خاصة، وبطرق أكثر فاعلية لكبح الواردات مع تحقيق أكبر قدر من الإشباع.
- ❖ إعادة تقييم سياسات الدعم المعتمدة من طرف الدولة لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ❖ إعادة النظر في توجيه المخصصات المالية نحو القطاعات المنتجة لتنويع موارد الاقتصاد الوطني خاصة أن هذه المخصصات مصدرها إيرادات قطاع المحروقات.
- ❖ تجسيد التكامل بين قطاعات الاقتصاد الوطني وكل الأطراف الفاعلة من مجتمع مدني، جماعات محلية، الدولة و القطاع العام والخاص لتفعيل دور سياسات الدعم.

**رابعاً: أفاق الدراسة**

من خلال دراسة الموضوع والتغلغل فيه طرح

- ❖ دراسة قياسية لأثر سياسات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي في الجزائر.
- ❖ تأثير برامج واتفاقيات الشراكة بين الجزائر وشركائها الاقتصاديين على تنمية الاقتصاد الوطني.
- ❖ سبل تنمية الاقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات.